شخصيات لها تاريخ

دكتور يحي الجمل

((15 أغسطس 1930 – 21 نوفمبر 2016))

من هو دكتور يحي الجمل؟[1]

وُلد دكتور يحيى عبد العزيز عبد الفتاح الجمل 15 أغسطس 1930 بمحافظة المنوفية وتُوفي إلى رحمة الله بالقاهرة يوم 21 نوفمبر 2016.

وكان الدكتور يحي الجمل قد حصل على ليسانس الحقوق، 1952 وماجستير في القانون، 1963 ودكتوراه في القانون، عام 1967.

شغل دكتور يحي الجمل وظائف متعددة:

- معاون نيابة، 1953.
- مساعد نيابة، 1954.
- وكيل نيابة، 1954.
- مدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة، 1964.
- أستاذ مساعد، 1970.
- أستاذ بقسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- عميد كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الإدارية.
- نائب رئيس مجلس الوزراء 2011 استقال من منصبه في 12 يوليو من نفس العام.

تاريخ دكتور يحي الجمل مع السياسة

كان الدكتور يحي الجمل عضواً مؤسساً في حزب التجمع باعتباره (قومياً) إلا أنه استقال من الحزب فى أوائل الثمانينات. وكان من المشاركين في تأسيس الحزب كل من كمال الدين رفعت باعتباره رمزاً ناصرياً، وكان نائباً لرئيس الحزب خالد محى الدين، والدكتور محمد أحمد خلف الله (ديني مستنير)، ومن الرموز الماركسية

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/يحيى_الجمل#%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%87

الدكتور فؤاد مرسى والدكتور إسماعيل صبري عبد الله، ومحمود أمين العالم، والدكتور عبد العظيم أنيس، ولطفي الخولى وغيرهم.

ولقد نُسب إلى الدكتور يحي[2] قوله في 2008 "إن بداية الحزب كانت "رائعة"، وكان الحزب تجمعاً حقيقياً للقوى التقدمية بمختلف تياراتها الماركسية والقومية والناصرية والإسلامية المستنيرة وظل كذلك حتى منتصف الثمانينيات، بعد هذا التاريخ حدث تحول مفاجئ فى الحزب وتوجهاته وأصبح ضمن "الأحزاب الهادئة"، وعبر الجمل عن عدم رضائه من انحصار نشاط التجمع الآن فى محاربة جماعة الإخوان المسلمين بدلاً من محاربة الحزب الوطني وقال " أنا لا أعرف لماذا يفعل قيادات التجمع هذا ولمصلحة من؟ لا أدرى ." ثم شارك دكتور يحي الجمل في تأسيس حزب "الجبهة الديمقراطية" وكان أول رئيس لذلك الحزب في 2007 وكنت أنا ودكتور أسامه الغزالي حرب ودكتور صلاح فضل ودكتور حازم الببلاوي من مؤسسي الحزب.

https://youtu.be/5Fhyketd99M

28/2/2011

[2] https://www.youm7.com/story/2008/4/25/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86/22070

من أقوال ومقالات دكتور يحيى الجمل

يحيى الجمل: هذا المنصب أكبر منه[3]

07-01-2013

قال الدكتور يحيى الجمل، الفقيه القانوني والدستوري: إن رئيس الوزراء هشام قنديل، ليس بحجم منصب رئيس وزراء مصر، مشيرا إلى أن من سبقه كان الدكتور كمال الجنزوري صاحب الخبرة العريضة والقدرة على إدارة البلاد. الجمل أضاف في حواره مع برنامج "الحدث المصري" على فضائية "العربية"، أن الجماعة التي تحكم الآن والتي تتراجع شعبيتها بقوة تستأثر بكل شيء وتحاول منع تداول السلطة وتقيم الكثير من الحواجز من أجل منع تداول السلطة حتى تظل مسيطرة على كل مناصب الدولة ومفاصلها. وأشار إلى أن مصر تمر بمخاطر اقتصادية واجتماعية شديدة، ويجب على الجميع إدراك المخاطر والعمل من أجل إنقاذ الدولة من الاتجاه الذي تسير فيه حاليا، داعيا لتجنيب مصر ثورة الجياع.

https://youtu.be/n-ipjEhtR1s

2015/1/14

[3] http://gololy.com/2013/01/07/67274/%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86%D9%87.html

يحيى الجمل لعصام سلطان: انت نسيت نفسك دا أنت ناجح بدرجة مقبول[4]

10-09-2012

قال الدكتور يحيى الجمل، الفقيه الدستوري ونائب رئيس الوزراء الأسبق، "عصام سلطان نسي نفسه، وشد حيله على الناس كلها وعامل فيها فقيه وخبير دستوري، رغم إنه حصل على ليسانس الحقوق بدرجة مقبول وبدرجات تعويضية". الجمل أضاف قائلاً خلال لقائه بقناة صدى البلد، "إن تصريحات عصام سلطان تظهره وكأنه لا يوجد أحد في مصر يعرف القانون الدستوري والقانون العام إلا هو، وشايف نفسه هدية ربنا أعطاها لمصر ويريد دائما هدم الرموز التي يهاجمها، ورغم أنني أستاذه.. لكن يبدو أن من حق التلميذ أن يشتم أستاذه".

يحيى الجمل: شفيق نظيف اليد[5]

10-09-2012

أعلن الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء السابق، أنه لن يتردد في الدفاع عن الفريق أحمد شفيق المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، في قضية بيع أراضي البحيرات المرة بالإسماعيلية، معللاً ذلك بأنه شخص نظيف اليد والعقل.

الجمل قال في برنامج "ستوديو البلد" على قناة "صدي البلد": "إن الفريق شفيق رجل منظم جدا ونظيف اليد والعقل لكن الكلمة النهائية للتحقيقات، ولا أتصور أنه يستطيع العيش خارج مصر وهو قرار غير صائب، لكن ربما فعل هذا مضطرا

---

[4] http://gololy.com/2012/09/10/27584/%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AA-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%83-%D8%AF%D8%A7.html

[5] http://gololy.com/2012/09/10/27569/يحيى-الجمل-شفيق-نظيف-اليد.html

6http://gate.ahram.org.eg/News/128976.aspx

لأسباب ما، ولو قصدني ما ترددت في الدفاع عنه بعد قراءة الأوراق ووجدت ما لا يشين الرجل". وأضاف إنه احتجب عن الفضائيات لفترة بعدما وجد الناس تحرّف كلامه وتتهمه عن طريق الفضائيات اتهامات وصفها بالفظيعة لدرجة تقديم البعض بلاغات للنائب العام ضده.

يحيى الجمل: المادة الثانية من الدستور نفاق سياسي. ومبارك "عنده دكتوراه في الغباء السياسي"[6]

2011-10-20

قال الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس وزراء مصر السابق إن المادة الثانية من الدستور المصري ما هي إلا مجرد نفاق سياسي مشيرا إلى أنه يرى أن دستور 1971 هو الأفضل في تاريخ مصر إلا فيما أورده "ترزيه القوانين" في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس السابق حسني مبارك. أضاف الجمل -خلال كلمته بالمؤتمر السنوي الذي تقيمه جماعة الإدارة العليا بفندق هيلتون جرين بلازا بالإسكندرية اليوم الخميس-أن أخطر المشاكل التي تواجه مصر تعد هي مشكلة الفتنة الطائفية حيث إنها النقطة الوحيد الفاصلة بين تدمير الاستقرار في مصر وبين الحياة المستقرة متهما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالوقوف وراء إشعال الفتنة الطائفية في مصر وصف الجمل الرئيس السابق حسني مبارك بأنه كان كمن حصل على درجة الدكتوراه في الغباء السياسي مشيرا إلى أنه كان عنيدا إلى درجة لا تطاق وكان لا يسمع لصوت العقل ممن حوله حينما كانوا يحذرونه من عدم تقبل الشارع المصري لجمال ابنه كحاكم لمصر من بعده وهو ما وصل به إلى أن يكون متهما وسجينا مع جميع رموز عهده.

قال الجمل إنه قد تقدم باستقالته من منصبه كنائب لرئيس مجلس الوزراء لرغبته للتفرغ للبحث الأكاديمي والعلمي في مجال القانون الذي تخصص فيه وأفنى فيه عمره.

لمص . . .وليحيى الجمل

محمد نبيل صابر

الحوار المتمدن-العدد: 3315 - 2011 / 3 / 24 - 10:19

لم تكن حالة الهجوم على دكتور يحيى الجمل الفقيه الدستوري المعروف ونائب رئيس الوزراء لتثير أدنى قدر من الاهتمام أو الريبة فى عقول الشعب المصري قبل ثورة 25 يناير ، ولكن فى ظل حالة الحراك السياسي والفكري وفى ظل ما حدث قبل وأثناء وبعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية من استعراض للقوى الظلامية الممثلة فى التيارات الإسلامية من إخوان وسلفيين وجماعات إسلامية ومحاولة الانفراد بجنى ثمار الثورة التي لم يشاركوا فيها إلا عندما ظهرت أنها الطرف الأقوى ومهما حاولوا طمس التاريخ الذى يكتب والالتفاف حوله فأننا لن ننسى مواقفهم المتأرجحة واللعب على كل الحبال. فى ظل كل هذا أرى أن السطور القليلة القادمة لم ولن تكون دفاعا عن شخص د. يحيى الجمل فالرجل أقوى منى بيانا وأفصح منى لسانا ولكنها كلمة أرى أنها حق من أجل وطن يحاول الظلام أن يسيطر عليه.

د. يحيى الجمل حاول أن يُذكر الناس أن الثورة قامت من أجل دولة مدنية وإنها لم تقم من أجل استبدال ديكتاتور بوليسي بديكتاتور ديني وفى أثناء حديثه قال ما يعتبر اكليشها محفوظا أنه " لو تم عمل استفتاء على ربنا وحصل فيه على 70% من أصوات البشر يبقى يحمد ربنا".

والاكليشه بهذا المعنى تكرر كثيرا وربما أشهر من كرره هو الكاتب الكبير أحمد رجب فى 2/1 كلمة تعليقا على الانتخابات فى مصر والدول الشمولية عموما مبررا اندهاشه من نتائج 99.9% بأن الله سبحانه وتعالى فى حالة إجراء استفتاء بين البشر لن يحصل على تلك النسبة لوجود الملحدين والوثنيين واللادينين.... الخ وبالتالي أصبح هذا القالب وتلك الفكرة معروفة ومشهورة وتقر حقيقة لا تقبل الجدال.

وفى ظل استعراض القوة أصبح استهداف الرجل الوحيد الراغب حقيقة فى دولة مدنية فى كل المنظومة (ولو ظاهريا) التي تدير البلاد من الناحية الدستورية والتشريعية هو الهدف القوى للتيارات الظلامية التي تقدمت بطلب التحقيق معه بتهمة إهانة الذات الإلهية اعتمادا على جملة "ربنا يحمد ربنا "التي فى آخر حديثه دون مراعاة لسن الرجل ولا مكانته ولا إنها ربما تكون قد فلتت منه الجملة فى أثناء حديثه بأسلوبه البسيط المحبب لدى رجل الشارع.

فتقدم فورا محامى الجماعات الإرهابية ممدوح اسماعيل ببلاغ للنائب العام ضد د. يحيى الجمل وانهالت المقالات والفيديوهات ردا على الشيخ الجليل تشكك فى إسلامه أصلا وتكفره وتطالبه بالتوبة وتهدده بالويل والثبور وعظائم الأمور.

وننقل فقط شذرا مما قالوه فى حق الرجل؛ فالمتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية عبد المنعم الشحات فى موقع صوت أنا السلف وفى مقالة طويلة يصف الشحات نقد الجمل للدولة الدينية بأنه عبارات قبيحة فى حق الله –استنادا إلى عبارة وردت على لسان الجمل فى حوار سابق قال فيها "إن أصحاب الدولة الدينية يقولون: "ربنا قال"، ومِن ثمَّ يغلق معك باب المناقشة.. وهذا ما نرفضه" معتبرا الجمل من المنافقين.!!!!!!!!!!!!!!!

ودعا الشحات إلى مطالبة المجلس العسكري بالإقالة الفورية للجمل مِن كل مناصبه وقال: "لو أرادوا استفتاءً على ذلك؛ فليكن.. ونحن نثق أن النتيجة ستكون أكثر مِن 77% التي خرج بها استفتاء تعديل الدستور "كما دعا إلى مطالبة الجمهور بتفعيل حملات إسقاط "يحيى الجمل" دون الخروج إلى مظاهرات الآن؛ حتى لا يكون الأمر استفزازًا لجر البلاد إلى مظاهرات متبادلة؛ لإفساد نتيجة الاستفتاء بحسب وصفه.

وبالتالي هذا هو الغرض الحقيقي يعترفون به دون خجل ودون مواربة وسأستعير من ملك ملوك افريقيا جملته الشهيرة "من أنتم؟" من عينكم حراسا على العقيدة أو أولى إليكم مسئولية حساب الكبير والصغير على كل لفظ فما علمناه إنه "وما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" وهما الملكان المكلفان بتسجيل الأقوال والأعمال فمن يكون حسان والشحات؟ من كلفهما بالحسبة وتكفير الناس أو على الاقل التشكيك فى إسلامهم؟ .... كيف يكون الرسول قدوتهم وهو من عنف قائده الذي قتل عدوا أسلم والسيف على رقبته فلما قال يا رسول الله أسلم خوفا من القتل أجابه قائلا هلا شققت قلبه؟

كيف يكون الرسول قدوتهم وهم لم يشقوا قلب دكتور الجمل؟ كيف يكون الرسول قدوتهم ولم يروا كيف كان يعامل المنافقين؟ وكيف صبر على أذاهم وكيف كان يعامل ابن سلول حتى يعاملوا رجلا مسلما بكل هذه القسوة.

ولكل هؤلاء نُذكر بحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: عن أبي حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة متفق عليه. وفي رواية لمسلم لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، وقد أيس

من راحلته، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح.

هكذا كان رسولنا الكريم يقدر زلات اللسان التي تخرج دون قصد والتي يكفي أن يعتذر عنها الانسان لربه الذي يعفو عن الهفوات والنسيان والسهو. هذا هو الإسلام الحقيقي الذي جاب الآفاق والذي مهما طالت اللحى وقصرت الجلابيب ستبقى قوى الظلام هي أسوأ تمثيل للإسلام الحقيقي...الإسلام الذي جعل كل الأمور هي بين العبد وربه بدون حراس وبدون واسطة وبدون يعقوب وحسان والشحات ...ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=251982&r=0

الجمل: جمال مبارك لن يصل للرئاسة إلا في عهد والده

أكّد الفقيه الدستوري، الدكتور يحيى الجمل أنّ جمال مبارك لن يستطيع الوصول للرئاسة إلا في عهد والده، مؤكدًا في الوقت نفسه أن الرئيس مبارك لا يرغب في وضع نجله في جحيم مسئوليات وصعوبات بتلك الضخامة الموجودة الآن في مصر.

وقال الجمل خلال مقابلة مع برنامج محطة مصر على قناة مودرن مصر: إنّ كل المحيطين بجمال مبارك تربطهم وتحركهم المصالح، محذرًا من حدوث بركان شعبي نتيجة تراكم الغضب والسخط بين الشعب المصري بسبب تردّي أوضاع البلاد وانتشار الفساد وتزايد الفقر.

وفي مفاجأة، كشف الجمل أنه قام مؤخرًا بتسليم الدكتور زكريا عزمي التعديلات التي يقترحها على الدستور، وطلب منه توصيلها للرئيس مبارك، لافتًا إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة عبث، وكان هدفها تقوية السلطة التنفيذية، ومنصب الرئيس، وأن الذين قاموا بصياغتها أهانوا مصر.

وأشار إلى أنّ الرئيس الراحل أنور السادات كان يدرك أن أكبر مشكلة تواجه مصر بعد حرب أكتوبر هي مياه النيل، ولذلك اهتم بهذا الملف بذكائه المعهود على عكس ما يحدث حاليًا، مؤكدًا أن مصر الآن فقدت دورها تمامًا.

وحول القرار المتوقع للرئيس مبارك وهل سيرضخ للضغوط التي تهيئ مناخ التوريث أم سيتخذ قرار تاريخي من أجل مصلحة مصر- حسب سؤال مقدم البرنامج- قال الجمل: إنه يتمنّى أن يتخذ مبارك هذا القرار التاريخي لأن مصر أكبر من الجميع.

وقارن الجمل بين التجربة المصرية والماليزية حيث تتشابه ظروف البلدين لكن استطاعت ماليزيا تحقيق انطلاقه كبري بفضل قيادة مهاتير محمد في حين تعرضت مصر لحالة من التردي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وحذّر الجمل من مخاطر استمرار الوضع الحالي لأن ما يتردد عن وجود هامش حرية هو مجرد تنفيس، لأن الحرية الحقيقة- حسبما قال الجمل- تتطلب تعديل الدستور وإتاحة الفرصة لجميع أبناء مصر المخلصين للترشح للرئاسة، مشيرًا إلى خطورة التوريث.

وأشاد الجمل بالخطاب الذي ألقاه الدكتور السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، في مؤتمر الأحد الماضي وقال فيه: إن الشعب المصري ليس عقارات حتى يتم توريثها.

http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-137724.htm

مؤلفات دكتور يحي الجمل العلمية

- الأنظمة السياسية المعاصرة، 1969.
- النظام الدستوري في ج.م.ع، 1970.
- النظام الدستوري المصري.
- القضاء الإداري، 1986.
- القضاء الدستوري.
- نظرية التعددية في القانون الدستوري (عدة طبعات).
- حماية القضاء الدستوري للحق في المساهمة للحياة العامة.

تعرف على 5 مؤلفات وكتب الراحل يحيى الجمل أبرزها مذكراته وحصاد القرن الـ 20

الأربعاء، 23 نوفمبر 2016

رحل عن عالمنا الفقيه الدستوري يحيى الجمل، وترك وراءه إرثا من المؤلفات السياسية والقانونية القيمة، والتي يمكن أن تعيد صياغة الخريطة السياسية والدستورية إلى نصابها الصحيح بعد حالة التخبط التي تشهدها مصر الآن، ونستعرض مجموعة من الكتب للدكتور الراحل كالتالي:

http://wahetelkotob.com/book/866242678598321

1. حصاد القرن العشرين فى علم القانون

لمؤلفه الراحل الدكتور يحيى الجمل، ويخوض الكتاب فى نطاق علم القانون، ويتناول عدة مجالات منها ثلاث نظريات أساسية من النظريات الحاكمة فى نطاق القانون العام والتي تلقى بتأثيرها على شتى مجالات العلم القانوني.

وتتمثل هذه النظريات التي يعالجها الكتاب فى الاتي نظرية المؤسسة، وهي من الدولة الشخصية إلى دولة المؤسسات، ونظرية السيادة، ونظرية الحرية.

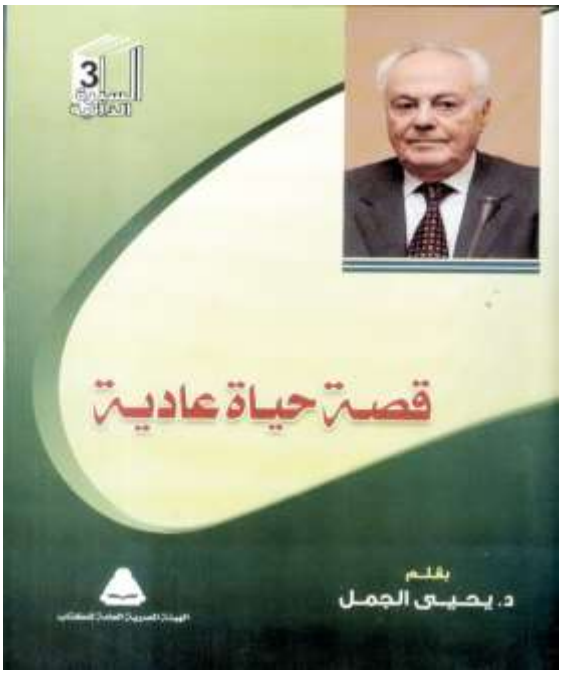

2. قصة حياة عادية

ويشرح هذا الكتاب، مراحل وتفاصيل حياة الفقيه الدستوري، الدكتور يحيى الجمل، والذي أوضح فيه سيرته الذاتية، وتدرجه الوظيفي حتى وصوله لمنصب نائب رئيس الوزراء الأسبق. ويظهر الكتاب، الخبرات التي كونها الجمل على الصعيد العربي، خاصة فى فترات عمله بالسعودية والكويت وهي خبرات مكنته من تعميق صلته برموز العمل القومي، ولا تقل هذه الفترة خصوبة فى حياته.

3. الأنظمة السياسية المعاصرة

ويتناول الكتاب السلطة السياسية المنظمة لازمة من لوازم الاجتماع الإنساني، وأنها مرحلة متقدمة من مراحل هذا الاجتماع، وأن الدعوة إلى الفوضوية أو إلغاء السلطة هي دعوة إلى الوراء، ومن ثم فهي دعوة للهدم وليست دعوة للبناء.

4. النظام الدستوري فى مص

ويشرح الكتاب من خلاله النظام الدستوري المصري، وطاف فى جوانبه وخباياه، فى شرح مستفيض ميسر، حمل وجهة نظر دستورية وقانونية مخضرمة.

5. القضاء الإداري

ويتضمن الكتاب مفهوم الشرعية الدستورية، وهو المرجع لتحديد مؤسسات الدولة واختصاصات هذه المؤسسات والقائمين بتمثيلها الممثلين عن إراداتها، والدستور يحدد سلطات الدولة ومؤسساتها يقتضي أن تكون تلك السلطات والمؤسسات خاضعة للدستور عاملة فى إطاره لا تتعداه ولا تخرج عليه.

الهيئات التي انتمى إليها والجوائز الحاصل عليها دكتور يحيى الجمل

- **عضو المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي.**
- **عضو محكمة التحكيم الدولية بباريس.**
- **عضو مجلس أمناء جامعة 6 أكتوبر.**
- **عضو مجلس جامعة الزقازيق.**
- **عضو لجنة القانون بالمجلس الأعلى للثقافة.**
- **جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية من المجلس الأعلى للثقافة، عام 1998.**

كيف عرفت دكتور يحي الجمل!

كان أول تعرفي إلى الأستاذ الدكتور يحي الجمل حين كنت مدرساً في كلية التجارة بجامعة القاهرة وكان أ.د. حسن إسماعيل رئيس الجامعة وقتها قد أصدر قراراً بتعييني مستشاراً له في أمور "التنظيم". وكان الدكتور يحي الجمل وزيراً الدولة لشئون مجلس الوزراء في حكومة الدكتور عبد العزيز حجازي وقد صدر له قرار باختصاصه بشئون التنمية الإدارية. وفي أحد الأيام طلبني أ.د. حسن إسماعيل رئيس الجامعة وأطلعني على خطاب ورد له من الدكتور يحي الجمل بصفته الوزير المختص بالتنمية الإدارية يطلب فيه الموافقة على انتدابي مستشاراً له لبعض الوقت في مكتبه بالوزارة. وتمت موافقة الجامعة، ولا أتذكر الآن ما قمت به من مهام حيث كنا في أوائل العام 1974 وبعدها بفترة قصيرة وافقت جامعة القاهرة على إعارتي إلى جامعة الكويت إلى أن عدت إلى القاهرة لتعييني وزيراً للدولة في حكومة السيد/ ممدوح سالم في أكتوبر من نفس السنة 1974.

المشاركة مع دكتور يحي الجمل في تأسيس حزب الجبهة الديموقراطية

حين علمت أن الدكتور يحي الجمل قد اعتزم تأسيس حزب جديد في 2007، بادرت بالاتصال به وطلبت أن أكون ضمن المؤسسين، وقد رحب سيادته بذلك الطلب وكان لنا ما أردانه من إقامة كيان حزبي "ليبرالي" يساعد في إحياء الحركة السياسية في مصر بعد سنوات من الجمود والابتعاد عن العمل الجماهيري من جانب الأحزاب التي أصبحت في غيبوبة طوال سنوات حكم مبارك.

وكان ضمن بيان مؤسسي " حزب الجبهة الديموقراطية" ما يلي:

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكّل الاستعماران القديم والجديد أهم أدواتها، إلا أنه ينبغي الاعتراف بالتأثير السالب للأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ يوليو 1952 وما أفرزه- على خلاف أهدافه المعلنة في بيان 23 يوليو - من إلغاء الديمقراطية وحل الأحزاب الشرعية وحرمان المواطنين من الحريات السياسية وابتداع نظام الصحافة المملوكة للدولة وكتم وسائل التعبير الحر، وما نتج عن كل ذلك من انتكاسات سياسية وعسكرية بلغت ذروتها في 5 يونيو 1967، وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتراجع الثقافة المصرية ونمو ظروف وأوضاع ساعدت على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين، وقهر المواطن المصري وتحول ملايين المصريين إلى البطالة والحياة تحت خط الفقر. كما يرى المؤسسون أن الممارسات الانتهازية للمتسلقين والمنتفعين من الارتباط بسلطة الحكم - عبر السنوات الطويلة الماضية وحتى الآن - قد أسهمت أيضاً في تفاقم الحالة المصرية وتردي أوضاع الوطن وتبديد طاقاته واستلاب ثرواته.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها وتهدد كيانها وبقاءها في مقدمتها ما يلي:
2. افتقاد الديمقراطية الحقيقية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة بناء على انتخابات حرة وشفافة في نظام يكفل التعددية السياسية الحرة.

3. احتكار السلطة لحزب واحد وانعدام الفرص أمام الأحزاب الأخرى والمستقلين للوصول إلى مقاعد مجلسي الشعب والشورى والمشاركة في الحكم من خلال نظام الانتخابات الحالي وما يشوبه من تجاوزات.
4. انفراد الحاكم بالقرار وتغوّل السلطات التي يتمتع بها في الدستور من دون مساءلة، وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
5. تردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
6. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلاً عن التوسع في حزمة القوانين والنظم المقيدة للحريات وما تعارف الناس على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة..
7. الإعداد لاستبدال ما يسمى قانون الإرهاب بقانون الطوارئ، الأمر الذي يبقي حالة الطوارئ قائمة فعلياً طوال المدة اللازمة لإنجاز القانون الجديد.
8. تعطيل حق المصريين في اختيار ممثليهم الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغيير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
9. التحكم البيروقراطي في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
10. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس

الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

11. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب إستراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطنـي.
12. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
13. تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة وتنمو ظاهرة استوزار رجال الأعمال، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
14. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري ومعتقداته وتقاليده وثوابته.
15. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها.
16. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد

المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

17. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي.
18. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
19. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.
20. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

كذلك يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

1. أننا كمصريين أفراداً وجماعات مشاركون فيما وصل إليه الحال من تردي وتدهور بما يصدر عن كثير منا من تصرفات تتسم بالعشوائية واللامبالاة بحقوق الوطن والمواطنين.
2. أننا نهدر حقوقنا السياسية ولا نبادر إلى التسجيل في جداول الانتخابات ولا نشارك في الانتخابات بإيجابية لاختيار من نراهم أكفاء وقادرين على تحقيق مطالبنا.
3. أننا نخضع لقرارات ظالمة ومجحفة ولا نمارس حقنا الطبيعي في الرفض والاعتراض.

يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن نهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها تتحقق بالتغيير الشامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية هو السبيل الوحيد، وإحياء التوائم الوطني وإرساء مبادئ الحرية والعدل، وتأكيد حقوق المواطنة والمساواة بين كل المصريين على اختلاف معتقداتهم، واستثمار المقومات الحضارية والقيم الأصيلة للمصريين، ومواكبة حركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية، وإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية و الجديـة في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المسائلة والمحاسبة عن النتائج.

ويرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن " التطوير الديمقراطي " المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

1. الاتفاق على أن هدف التطوير الديمقراطي هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الديمقراطي يتبلور في كونها "إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الديمقراطي للوطن ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".
2. الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. التوافق على ضرورة المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، والاعتماد على البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية.
4. الاتفاق على أن إعداد دستور جديد لمصر تصوغه جمعية وطنية منتخبة هو ركن أساس في عملية التطوير الديمقراطي الشامل يضمن صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
5. الاتفاق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن

السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

6. الاتفاق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء وترخيص الصحف، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.
7. الاتفاق على أن أولويات العمل الوطني تكمن في ضرورة القضاء على الفساد والأمية والفقر، والحد من البطالة والتوظيف العلمي للزيادة السكانية في مشروعات التنمية، وتطوير التعليم والخدمات الصحية وإلغاء المناطق والتجمعات العشوائية وتوفير البدائل الصحية اللائقة بحياة المواطنين وكرامتهم الإنسانية.
8. الاتفاق على أن التطوير الديمقراطي يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.
9. الاتفاق على أن التطوير الديمقراطي يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الديمقراطي وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت الوطنية والقومية.
10. الاعتراف بأن إحداث التطوير الديمقراطي هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي ومنهجية " الإدارة الإستراتيجية" التي

تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الديمقراطي للوطن.

11. الإيمان بأن وسيلة التطوير الديمقراطي الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن ومواطنة على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصري ومصرية في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات شيباً وشباناً، في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً.
12. إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
13. ضرورة تحديد مسئولية القيادات على كافة المستويات والأصعدة، والاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الديمقراطي للوطن.
14. الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وناتج التنمية بما يتيح إقامة مجتمع متوازن تتعادل فيه أنصبة المواطنين بقدر مساهماتهم في التنمية من ناحية، وتقوم فيه الدولة بدعم الفئات المستحقة ورعايتها اقتصادياً واجتماعياً.

كما يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

إن التطوير الديمقراطي في معناه الحقيقي لا ينحصـر في تغيير الأشـخاص والوجوه، وإنما هو في الأساس تغيير مخطط يشمل الفكـــر والتوجهات، الأهداف والغايـــات،

الهياكل والتنظيمات، الوسائل والآليات والتقنيات، المعايير وقواعد اتخاذ القرارات، كما يشمل بالضرورة القيـادات على اختلاف مستوياتها.

أن أداة التغيير هي العمل السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، وأن التطوير الديمقراطي للوطن المنشود ينبغي أن يكون قائماً على التحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي ويشمل:

1. التحديث والإصـــلاح السيـــاسي.
2. التحديث والإصـــلاح الاقتصـادي.
3. التحديث والإصـــــلاح التعليمـي.
4. التحديث والإصـــــلاح الاجتماعـي.
5. التحديث والإصـلاح الثقافـــــي.
6. التحديث والإصـــلاح التشريعـــي.
7. التحديث والإصـــلاح التقنـــــي.
8. التحديث والإصـــلاح البيئـــــي.

كما يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيـــــة.

3. المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق.
5. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
6. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
7. الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
8. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
9. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
10. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

11. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل نظم وآليات " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
12. المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الديمقراطي بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.
13. التواصل مع المصريين في جميع أنحاء العالم وربطهم بالوطن الأم وإشراكهم في العمل الوطني من أجل التنمية الشاملة والديمقراطية والحرية والعدالة.

كما يرى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الديمقراطي للوطن ويجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. التعامل مع التطوير الديمقراطي كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. التعامل مع التطوير الديمقراطي باعتباره فوره وقتيــة تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.

4. التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
5. التعامل مع التطوير الديمقراطي من منطق إعادة الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. التعامل مع التطوير الديمقراطي بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. الانطلاق إلى التطوير الديمقراطي بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول .

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا ومعتقداتنا وموروثنا الحضاري، فسوف نواجه بمواقف تفرض علينا فيها أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد وأصحاب المصلحة في استمرار الحالة المصرية المتردية، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

من أجل ذلـــك

فقد تواصى مؤسسو حزب الجبهة الديمقراطية على ما يلي:

مواصلة العمل لتحقيق وتثبيت التطوير الديمقراطي في مصر ...يجب أن يجعله كل منا همه الأساسي وجزءاً واضحاً من برنامجه اليومي. وأن نتعاون جميعاً في تفعيل حركة صنع التطوير الديمقراطي في دوائر اتصالاتنا، البيت، الأسرة، محيط العمل المباشر، الحي، المنطقة، مدرسة الأبناء، ..... بقدر ما نستطيع....

وعلى ذلك

اتفق المؤسسون على التعاون في إحداث التطوير الديمقراطي للوطن الشامل، والبدء في اتخاذ إجراءات تأسيس حزب جديد باسم" حزب الجبهة الديمقراطية " يكون أداة مؤسسية لطرح أفكار ومفاهيم ومبادرات التطوير الديمقراطي في كافة مجالات الحياة في مصر. وقد اختاروا أ. د. يحي الجمل وأ. د. أسامة الغزالي حرب وكيلان عنهم ليتوليا إجراءات تقديم طلب إنشاء الحزب والتعامل في كل المسائل الإجرائية الخاصة بالحصول على قرار إنشاء الحزب.

وأنتم مدعوون للعمل معنا في هذا السبيل من أجل مصر جديدة . . مصر الديمقراطية والحرية والعدالة

مصر . . . الرفاهية والتقدم والنماء.

فيديوهات للدكتور يحي الجمل

https://youtu.be/WRw5Gp_iDz0

https://youtu.be/0E4wroxhRw4

https://youtu.be/wy7tcQNYeOs

https://youtu.be/HqbWvWZAqLA

https://youtu.be/aZx9zVlmPfA

22/11/2016

https://youtu.be/Nl4GDfJf4EE

9/2/2011

https://youtu.be/jbo9HIIOmVU

https://youtu.be/GunFdTJKIB8

رحم الله دكتور يحي الجمل وجزاه خير الجزاء